

عمان، 14 مارس 2010

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون
الاجتماعية والتعليم

توصيات

مقدم نيابة عن لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون
الاجتماعية والتعليم بالجمعية البرلمانية الاورومتوسطية

مقدم من رئيس اللجنة

السيد / محمد محمد أبو العينين

استنادًا إلى مقترحات المقررين:

- السيد/ محمد أبو العينين، رئيس اللجنة الاقتصادية بالجمعية وعضو مجلس الشعب المصري، حول "الإدارة المتوسطة لما بعد الأزمة" و"التعليم وتنمية رأس المال البشري في الدول الأورومتوسطية".
- والسيدة/ اينيس ايالا سنذر، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالجمعية، وعضو البرلمان الأوروبي، حول " التعليم وتنمية رأس المال البشري في الدول الأورومتوسطية".
- والسيدة/ دومينيك فلاستو، عضو البرلمان الأوروبي، حول "الإدارة المتوسطة لما بعد الأزمة".
- السيد/ فولفجانج جروبرك، عضو البرلمان النمساوي، حول "الإدارة المتوسطة لما بعد الأزمة".

- بالإشارة إلى الورقة الخضراء، "منطقة الأبحاث الأوروبية: آفاق جديدة"، مفوضية المجتمعات الأوروبية، بروكسل، 4 أبريل 2007.
- وبالإشارة إلى أول مؤتمر وزاري أوروبومتوسطي حول التعليم العالي والبحث العلمي: "نحو منطقة أوروبومتوسطية للأبحاث والتعليم العالي" (إعلان القاهرة، 18 يونيو 2007).
- ومع مراعاة مشروع التقرير عن "حوار الجامعات والأعمال التجارية: شراكة جديدة لتحديث الجامعات في أوروبا"، لجنة الثقافة والتربية، البرلمان الأوروبي، 2007.
- وبالإشارة إلى الورقة الخضراء حول "الهجرة والتنقل: التحديات والفرص المتاحة لتنظيم التعليم في الاتحاد الأوروبي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، بروكسل، 25 فبراير 2009.
- وبالإشارة إلى نتائج اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، والذي عقد في المملكة المتحدة، في 7 نوفمبر 2009.
- و بالإشارة إلى رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول "العمل المتضامن لتحسين التوظيف والتنقل للباحثين في الاتحاد الأوروبي"، بروكسل، 16 ديسمبر 2009.
- وبالإشارة إلى نتائج اجتماع مجموعة العشرين حول تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام، والذي عقد في سول، كوريا في 15-16 نوفمبر 2009.
- ومع الأخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر الثامن لوزراء تجارة الاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في بروكسل في 9 ديسمبر 2009.
- ومع الأخذ في الاعتبار نتائج دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول "الأزمة المالية: الإصلاح واستراتيجيات الخروج"، 2009.
- وبالإشارة إلى تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بالاستقرار المالي العالمي: تطورات الأسواق المالية، يناير 2010.

- ومع مراعاة المؤتمر الذي نظمه كل من معهد التنمية الكوري وصندوق النقد الدولي في 25 فبراير 2010 بسيول، كوريا حول إعادة بناء الاقتصاد العالمي: استراتيجية إعادة السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات المتقدمة الى طبيعتها.

- ومع الأخذ في الاعتبار نتائج الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2010، والذي عقد في دافوس، سويسرا، في 27-31 يناير 2010.

أ- وحبث أن بواذر انتعاش الاقتصاد العالمي قد ظهرت فإن:

- معدلات الناتج المحلي الإجمالي بدأت تأخذ اتجاهها إيجابيا في كثير من الدول مثل الصين واليابان وفرنسا وألمانيا، فقد زاد معدل النمو في اليابان الى 3.7% في الربع الثاني لعام 2009.

- حدث تحسن في الأسواق المالية وزادت رؤوس أموال البنوك.

- خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن خسائر المؤسسات المالية.

لكن ما زال أمامنا الكثير من التحديات، منها:

- هناك اختلافات في معدل الانتعاش من بلد لآخر ولا يزال يعتمد على الدعم المستمد من السياسات التي تبنتها الدول.

- يعد معدل البطالة المرتفع هو المصدر للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

ب- وعلى الرغم من الإشارة إلى أن مجتمعات الأعمال قد استعادت الثقة في الانتعاش الاقتصادي الدولي، فإن التوقعات حول أداء الاقتصاد العالمي تشوبها بعض المخاطر بالنسبة الى نوعية النمو وتوازنه. بعبارة أخرى، فإن فعالية الانتعاش

الاقتصادي في رفع مستويات الدخل في الدول النامية والدول الأشد فقرا تعد غير كافية.

ج- وإدراكا بأن أحد أهم الدروس المستفادة من الأزمات المماثلة مثل أزمة "الكساد العظيم" وأزمة اليابان في التسعينات هو أن الانسحاب المبكر من التدابير التحفيزية يمكن أن يكون مكلفا للغاية، خصوصا إذا كان النظام المالي لا يزال عرضة للمخاطر والصدمات.

د- وإذا أخذنا في الاعتبار أثر المزاحمة العالمي، فإن العجز في الميزانية قد زاد في بعض الدول المتقدمة الى 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث انخفاض في التمويل والاستثمار في الدول النامية والأسواق الناشئة، وسوف يؤثر على استدامة النمو في الفترة المقبلة.

هـ- وفي حين أن هذه الأزمة ليست الأولى التي يواجهها العالم ولن تكون الأخيرة، فإنه من المهم الآن العمل على احتواء آثارها والاتفاق على رؤية مشتركة وترتيبات مؤسسية جادة لضمان عدم تكرار حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل.

و- وحيث أن "الاتحاد من أجل المتوسط" مهم جدا وتم إنشائه ليبقى، فقد اتخذت خطوات عملية هامة منذ قمة باريس في العام الماضي حيث تم إعداد قائمة بأكثر من 230 مشروعا والموافقة عليها. هذه المشاريع تشمل 6 مجالات محددة للتعاون بما في ذلك الحفاظ على البيئة ورفع كفاءة استخدام الطاقة ودعم آليات الحماية المدنية وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاتصالات بين رجال الأعمال على جانبي المتوسط.

ز- ومع ملاحظة أن أحد التحديات الهامة أمام "الاتحاد من أجل المتوسط" هو تعبئة موارد التمويل اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع وأن تصبح متاحة للقطاعين العام

والخاص في دول جنوب المتوسط، فمن الضروري التأكد من أن هذا الهدف لن يتأثر بالأزمة العالمية الحالية.

ح- وحيث أن إدارة مرحلة ما بعد الأزمة العالمية تعني أنه سيكون هناك نموذجا جديدا للنمو والقدرة التنافسية يعتمد على الاقتصاديات القائمة على المعرفة.

ط- ولما كان التعليم بجميع أبعاده هو في جوهر السياسة الأورومتوسطية لأنه يشجع على التقارب الاقتصادي والثقافي بين الضفتين من خلال الانحياز للاستثمار في رأس المال البشري وفي مجال المعرفة، وسوف يؤدي بالتالي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنطقة فضلا عن التماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي ضمن إطار من التنمية المستدامة؛

ي- ومع التشديد على أن التعليم المشترك هو فرصة جيدة لتبادل الخبرات من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه عملية تطوير التعليم، ولوضع أسس دائمة من أجل قيام منطقة أورومتوسطية مزدهرة.

ك- تشدد على أن بذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى مجتمع قائم على مزيد من المعرفة يبقى أمرا حاسما. إن التعليم والبحث والابتكار هي مصادر رئيسية للنمو الاقتصادي والعمالة والتنافسية بالإضافة إلى كونها عوامل هامة لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار. ولذلك ، ينبغي لها أن تستمر في أن تكون في صلب أية استراتيجية؛

ل- وتذكر بأهمية تعريف التعلم مدى الحياة والمفاهيم الكثيرة التي يغطيها بدءا من التعليم العام إلى التعليم غير النظامي في جميع مراحل الحياة والتعليم والتدريب المهني؛

الإدارة المتوسطة لما بعد الأزمة المالية:

1. تدعو إلى أن يلعب الاتحاد من أجل المتوسط دورا هاما فى التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، وتؤكد على ضرورة القيام بأسرع ما يمكن بتنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التى تم تحديدها فى مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الأعمال والنقل والطاقة والتعليم والشئون الاجتماعية، وذلك لتشجيع خلق فرص عمل وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب العمل والعمال والمستهلكين فى المنطقة؛

2. ترى أن الترابط الدولي له درجة عالية فى المقاومة الفعالة للأزمة الاقتصادية، وتدعو إلى التنسيق الشامل لتنفيذ الإجراءات ذات الصلة التى بدأتها دول المنطقة كل على حده، وتعتبر الحاجة لتعزيز التعاون فى هذا الصدد ذات أهمية حيوية ليس فقط فى إطار الاتحاد من أجل المتوسط، ولكن أيضا بين الدول المتوسطة الشريكة كل على حده؛

3. وتؤكد أنه من الضروري إصلاح الهيكل المالى الدولى الراهن فى إطار مناقشات مجموعة العشرين لتيسير تطوير الابتكارات المالية السليمة التى تدعم الاقتصاد الحقيقى. ويجب ضمان أكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة فى الإشراف على القطاع المالى: القواعد الواضحة والتدابير التنظيمية والمزيد من الشفافية وإصلاح الإشراف هى أمور أساسية لكفاءة الأسواق المالية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض ضريبة على المعاملات المالية، إذا تمت الموافقة عليها على المستوى الدولى، يساهم فى تحسين استقرار الأسواق المالية؛

4. وترى أن أحد طرق الخروج من الأزمة الحالية سيكون تسهيل الأعمال الصديقة للبيئة والبنية التحتية الرابطة وخفض الأعباء الإدارية والإسراع فى استيعاب السوق للابتكارات، فضلا عن خلق فرص متكافئة حيث يمكن للشركات أن تتنافس فى الجودة مع الحفاظ على البيئة السليمة والسلامة والعمالة والمعايير الاجتماعية التى تفيد العمال والمستهلكين والأعمال التجارية؛

5. وتعترف بأن تنفيذ خطط الانتعاش التي تدعم العمل اللائق تساعد في الحفاظ على العمالة وتحدد أولويات النمو وفرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، تدعو إلى الاستمرار في توفير الدخل والحماية الاجتماعية ودعم التدريب للعاطلين عن العمل والأشخاص الأكثر عرضة لخطر البطالة؛ وتصر على الحاجة إلى تحسين التدريب المهني مدى الحياة وإمكانيات التدريب التحويلي المهني

6. وتشدد على الحاجة إلى عقد مؤتمر برلماني دولي لدراسة أسباب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي. حيث تعد المحاور الرئيسية لهذا المؤتمر هي:

- إصلاح هيكل الإدارة المالية في مؤسسات بريتون وودز؛
- أهم سمات النظام المالي الدولي الجديد؛
- وضع آليات لتفادي التدابير الحمائية كعائق أمام التجارة الدولية؛
- الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية، بما في ذلك الآليات اللازمة لرفع مستوى التشغيل والحد من الفقر؛
- آليات التعاون لتحفيز الطلب في الدول النامية؛

7. وتحت على أن الخروج من الأزمة يجب أن يكون نقطة الدخول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي المستدام والمراعي للبيئة والاقتصاد القائم على المعرفة والأكثر نكاهاً وخضرة في المنطقة الأوروبية متوسطة بكاملها؛ وحيث أن الازدهار يدعمه الابتكار والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد؛

8. وتؤكد على أن الاتساق الدولي للسياسات سيكون عاملاً رئيسياً في نجاح عملية الخروج من الأزمة. وذلك على الرغم من اختلاف المؤشرات الأولية للانتعاش في

بعض الدول وحيث يلعب اختلاف الظروف الخاصة بكل بلد دورا أكبر عند قيام السلطات بوضع السياسات؛

9. وترحب بالإصلاحات التجارية والتقدم الكبير الذي أحرزته العديد من الدول المتوسطة الشريكة في تخفيض الرسوم الجمركية؛ وتدعو الدول الشريكة لمواصلة هذه الإصلاحات حتى تؤدي بشكل أساسي الى تقليل الحواجز غير الجمركية على التجارة؛ وترى أن اتفاقية أعايير تمثل أساسا متينا لتنمية التكامل الإقليمي بين دول الجنوب وأنه ينبغي أن تنفذ بالكامل وتمتد لتشمل جميع الشركاء المؤهلين في منطقة المتوسط؛

10. وتشدد على أن التكامل الإقليمي بين دول الجنوب هو مفتاح آخر مهم لمنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية، وتحتاج شبكة اتفاقات التجارة الحرة في منطقة المتوسط إلى استكمالها وتعزيزها لاحقا من خلال تجاوز التجارة في السلع لتغطية الخدمات والاستثمار والقضايا التنظيمية؛ كما تدعو الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين أن يحولوا بالتدريج بند التجارة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الحالية إلى اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة؛

11. وتشدد على أن التدابير الحمائية تمثل تهديدا بما يسمى بـ "إفقار الجار" ، وهذا يرتبط بالحاجة إلى إنشاء آلية مراقبة لتقييم التدابير المتصلة بالتجارة التي تتخذها الدول، وإصدار تقارير دورية ومتابعة تطور الأزمة المالية وأثرها على التجارة؛ وتذكر بأن كل التدابير المتعلقة بالتجارة يجب أن تحترم القواعد التي قررتها منظمة التجارة العالمية؛

12. وتدعو الدول المتوسطة الشريكة لمتابعة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحفيز تنمية القطاع الخاص، وبوجه خاص تحسين وتبسيط التالي:

أ) تنفيذ العقود التي تأخذ أكثر من عامين في المتوسط بسبب الروتين الإداري؛

ب) الحصول على الائتمان الذي لا يزال محدودا بدرجة كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الضمانات التي تطلبها البنوك ونظرا لعدم كفاية الاعتمادات المقدمة للشركات الصغيرة؛

ج) حماية المستثمرين الذين يدعون إلى إطار قانوني مستقر وشفاف من أجل اتخاذ قرارهم الخاص بالاستثمار.

13. وتشدد على أن تدعيم فرص التشغيل والاندماج المستدام في سوق العمل هو أكثر الوسائل فعالية لضمان نمو مستدام يتسم بالعدالة ويهتم بنوعية النمو، ويحقق المساواة بين الجنسين في سوق العمل؛

14. وتشدد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والعمالة والتخطيط المكاني، وتؤكد على ضرورة القيام، في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، بتنفيذ مبادرة تطوير الأعمال المتوسطة، عن طريق تقييم احتياجات هذه الشركات، ووضع الحلول، وإمداد هذه الكيانات بالموارد على شكل خدمات مالية وغير مالية.

15. وتدعو لزيادة التعاون بين الاتحادات التجارية في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، من خلال اتحاد المشاريع التابع للاتحاد من أجل المتوسط **BUSINESSMED**، ولا سيما تبني ونشر "أفضل الممارسات" الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمشاريع، من أجل تعزيز التقارب والتكامل بين مشاريع دول الاتحاد من أجل المتوسط؛ وتطلب من المفوضية الأوروبية والدول المتوسطة الشريكة أن تمد مجموعة التعاون الصناعي المسؤولة عن تنفيذ الميثاق الأوروبي المتوسطي للمشاريع إلى المنظمات التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث يصبح هو الأداة التي تمكن من إزالة الحواجز أمام نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

16. وتدعو إلى الحاجة إلى التوسع في إنتاج الغذاء في دول المتوسط من خلال تشجيع الاستثمار والإنتاجية في القطاع الزراعي وتعزيز التنمية الريفية وتكثيف البحوث الزراعية؛ وتصر على الحاجة إلى سياسة زراعية لضمان التنمية المستدامة ولاتباع الطرق الصحيحة لاستخدام المياه . وذلك لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، ولتحديث التشغيل الزراعي والحفاظ على ، ولتحقيق الأمن الغذائي؛

17. وفي إطار نتائج قمة مجموعة العشرين تلاحظ فكرة إنشاء صندوق خاص للتنمية الدولية والاستثمار في الزراعة في المناطق الأكثر فقرا، لأن هناك حاجة ملحة للمضي قدما في مسألة الاستثمار في القطاع الزراعي للحد من الآثار السلبية للفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛

18. وتشدد على أهمية التزام الدول المتقدمة بتخصيص نسبة 0.7 % من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية، بالإضافة إلى 0.15 % - 0.20 % من الناتج القومي الإجمالي لأقل الدول نموا. حيث أن بعض الدول وضعت جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل. فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، وافق على تخصيص 0.56 % من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2010 ، و 0.7 % بحلول عام 2015.

التعليم وتنمية رأس المال البشري في الدول الأورومتوسطية

19. تؤكد على أنه في أوقات الأزمات فإن روح المبادرة لا تكون اختيارا؛ وتؤيد فكرة دمج ثقافة روح المبادرة في المناهج التعليمية (في وقت مبكر مع بداية مناهج الابتدائي)؛ وتشجع عالم الأعمال على المشاركة بنشاط في تصميم المواد التعليمية على روح المبادرة لتكون متاحة في جميع مستويات التعليم؛

20. وتؤكد على أهمية دور التعليم الابتدائي: إن تساوي الفرص أمام الذكور والإناث في الحصول على التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني ذي النوعية الجيدة والمتاح للجميع يجب أن يكون أحد أهدافنا الرئيسية تمشيا مع أهداف الألفية للتنمية، ومن الضروري في هذا الاتجاه أيضا أن نتوقع حدوث تعاون خاص في إعداد المعلمين؛

21. وتشدد على الحاجة إلى مكافحة التسرب من المدارس، وخاصة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وتعليم الإناث والحاجة إلى غلق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية؛

22. وتدعو إلى دعم الدول المتوسطة الشريكة لإنشاء نظم مقارنة لمراقبة الجودة والاعتماد؛

23. وتدعو إلى الحاجة إلى إيجاد إطار موحد لتحسين التعليم في منطقة المتوسط. وتوصي بأن يكون هناك برنامج موحد لبناء القدرات والإمكانات، وبرنامج رسمي موحد للدراسة في الجامعات في منطقة المتوسط ؛

24. وتشدد على الحاجة إلى تنمية البرامج المتوسطة والطويلة الأجل لتحسين نوعية التعليم، خاصة في المراحل المبكرة، مع التركيز على تعليم اللغات وعلوم الكمبيوتر، ومحو الأمية، وتذكر بأن بمبدأ أن التعليم هو أفضل وسيلة لانفتاح عقول الشباب على الثقافات الأجنبية والشعوب؛

25. وتشدد على أهمية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، حيث يمهد الطريق لترسيخ قواعد التفكير والإبداع. في هذه المرحلة، يمكن اكتشاف مهارات الإبداع والابتكار وتطويرها ؛

26. تؤكد على حقيقة أنه من الضروري زيادة الاستثمار في تأهيل الشباب في منطقة جنوب المتوسط من أجل زيادة فرصهم في سوق العمل في بلدهم الأصلي وكذلك في دول الشمال؛

27. وتدعو إلى الاستثمار ليس فقط في مجال البحوث الأساسية والابتكار ولكن أيضا في مجال البحوث العابرة للقوميات، والتكنولوجيات وبناء القدرات، التي تساعد على سد الفجوة بين الشمال والجنوب وينبغي التشديد بشكل خاص على الابتكارات البيئية؛

28. وتدعو، بالتوازي مع إصلاح التعليم العالي، إلى تطوير المبادرات لدعم الإصلاح القائم على السوق في مجال التعليم الفني والمهني والتدريب؛ وتذكر بأهمية دعم وتحسين التدريب المهني مدى الحياة، وإمكانيات التدريب التحويلي المهني؛

29. وتدعو لتحسين المشاركة في برامج المنح الدراسية الأوروبية والمتوسطية في إطار نافذة التعاون الخارجي لبرنامج إيراسموس موندوس، بما في ذلك من خلال توفير إطار أكثر مرونة ودراسة إمكانيات التمويل المشترك للسماح بزيادة المشاركة؛

30. تأسف لعدم وجود معرفة بين شباب البحر المتوسط بالبرامج الراهنة لطلاب البعثات؛ وتؤكد على الحاجة لمعلومات أفضل وأكثر كفاءة عن برامج مثل برنامج إيراسموس موندوس وبرنامج ابن رشد التي تعطي الشباب على كل من صفتي المتوسط فرصة الدراسة في دولة أجنبية؛ وتدعو إلى تعزيز هذه البرامج؛ وتذكر بأن مثل هذه البرامج التعليمية تساعد على سد الفجوة بين الدول وتمثل رصيذا كبيرا لهؤلاء الطلاب؛

31. وتؤكد على أهمية البرامج البحثية والأولويات المنسقة تنسيقا جيدا، والمشاركة على مستوى منطقة المتوسط في البحوث التي تنطوي على أولويات مشتركة وتنسيق التنفيذ والتقييم المشترك؛

32. وتدعو الى تنسيق أوثق بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب من أجل المنفعة المتبادلة، وكذلك بين سياسة التعاون في العلوم والتكنولوجيا وغيرها من مجالات العلاقات الخارجية. إن هذا التنسيق يجب أن يتم السعي اليه من خلال منتديات ومبادرات متعددة الأطراف، وكذلك في التعاون الثنائي بين الدول الشريكة؛

33. وتؤيد تنقل الباحثين؛ وتدعو الى مشاركة الدول المتوسطة الشريكة في البرنامج الإطاري السابع؛

34. وتشدد على إقامة سوق عمل أوروبومتوسطي موحد ومفتوح للباحثين، مع ضمان حرية حركة فعالة ومأمونة داخل أوروبا والدول الشريكة وجذب الشباب الموهوب والنساء الموهوبات إلى وظائف البحث. وهذا يتطلب بذل الجهود على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص ومن جانب الإدارات المحلية والوطنية والأورومتوسطية؛

35. وتؤكد على ضرورة توفير ما يكفي من الأموال لدول الجنوب لتعزيز البحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق ذات الصلة في ميزانياتها المالية؛

36. وتشدد على ضرورة إبلاغ جميع الحكومات والجهات المانحة والأمم المتحدة لاتخاذ خطوات لاعادة إعمار غزة والضغط على إسرائيل لاعادة فتح الحدود والمعابر؛ لتمكين الطلاب من الحركة بين الجامعات في غزة والضفة الغربية، وكذلك العمل بنشاط من أجل ضمان مستوى كاف من التعليم في الأراضي الفلسطينية؛

37. تدعم التطور التكنولوجي من أجل انشاء مراكز للتميز العلمي ولانشاء شبكة الكترونية؛

38. تؤكد على الدور الأساسي الذي عهد به الاتحاد من أجل المتوسط إلى الجامعة الأورومتوسطية EMUNI بهدف تعزيز التقارب بين شمال وجنوب البحر المتوسط من خلال الثقافة والتعليم لنقل التكنولوجيا والمعرفة، فضلا عن التعاون

فى أبحاث التعليم العالى والتدريب وتبادل المجتمع الجامعي على الجانبين؛ وترحب بالتزام الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بهذه الغاية عن طريق إنشاء مجموعة عمل خاصة بالجامعة الأورومتوسطية EMUNI، والتي سوف تتابع نشاط الجامعة وتمكنها من تحقيق هدف إنشاء منطقة أورومتوسطية للتعليم العالى والعلوم والبحث. مع الحاجة الي مظلة سياسية ومالية قوية لدعم تحقيق أهداف الجامعة في جميع البلدان الأورومتوسطية؛

39. وتشدد على ضرورة التصدي لمسألة هجرة العقول من جنوب المتوسط الى شماله؛ وتشجع العلماء على العودة إلى بلدانهم الأصلية أو لنقل خبراتهم؛ وتحت دول الجنوب على توفير المناخ اللازم للإبداع والابتكار واستعادة علماءها المهاجرين من خلال تدعيم النمو في الجنوب؛

مذكرة توضيحية

من

رئيس اللجنة الاقتصادية فى الجمعية
البرلمانية الأوروبية

- متابعة للمناقشة التى جرت أثناء الجلسة العامة التى عقدت يومى 13 و 14 مارس 2010 فى عمان بشأن النظر فى إمكانية تحويل مرفق الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطى (FEMIP) إلى بنك أوروبى، أضيفت الفقرتان (19 و 20) إلى توصيات اللجنة الاقتصادية ، بوصفها نتيجة توفيقية للمناقشات المطولة .
- والغرض من هذه المذكرة التوضيحية هى التحديد بكل دقة للإطار والخطوط الرئيسية التى يؤيدها الأعضاء فيما يتعلق بهذه القضية .
- وقد تم توسيع إطار المناقشات بإضافة المبادرات الحالية التى تهدف إلى تقييم فرصة إنشاء بنك مخصص لتمويل التنمية المشتركة فى منطقة المتوسط : تحليل لجنة خبراء الاتحاد من أجل المتوسط التى ستقدم فى قمة الاتحاد فى 7 يونيو 2010 ؛ "مراجعة منتصف المدة لبنك الاستثمار الأوروبى EIB" بما فى ذلك توصيات تحسين أنشطة بنك الاستثمار الأوروبى خارج الاتحاد الأوروبى .
- جرت مناقشات مكثفة على اقتراح تحويل "آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية FEMIP" إلى بنك أوروبى للتنمية ، بمثابة فرع لبنك الاستثمار الأوروبى ، الذى يساهم فيه بنك الاستثمار الأوروبى بنسبة 51% من رأس المال التى ينبغى أن تمثل نسبة 49% الأخرى حصصا من الشركاء فى شمال وجنوب المتوسط على النحو التالى :
- قد يؤدى تحويل "آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية FEMIP" إلى بنك إلى تقليل الأموال المخصصة للمشاريع ، حيث أن جزءا من رأس المال سيستخدم فى إدارة البنك .
- تمثل "آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية FEMIP" قيمة مضافة وليس ثمة سبب لتغيير هيكلها أو وظيفتها

- اتفق غالبية الأعضاء من دول حوض المتوسط على أهمية وجود آلية مالية لتمويل المشروعات التي تم الاتفاق عليها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط وعلى أن تكون الأولوية لإنشاء البنك الأورومتوسطي.
- إن هناك شبه إجماع من معظم الأعضاء على أهمية وجود البنك كآلية مستقلة عن "آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية FEMIP". وقد أكد رئيس البرلمان الإيطالي وهو رئيس الدورة الحالية للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، على الأهمية الخاصة للبنك، وإن هذا المطلب يتطلب التفكير الجاد.
- يحتاج إنشاء البنك الأورومتوسطي إلى دراسة متكاملة عنه وفي هذا السياق ننتظر الدراسة التي تقوم بها مجموعة العمل التي شكلها الرئيس الفرنسي ساركوزي للنظر في إنشاء البنك والعائد منه والأساس الذي سيتم بناء عليه توزيع الحصص في رأس المال التي سترتب عليها الثقل في اتخاذ القرارات.

* * * _ * * *